

الإحکام في أصول الأحكام (الإحکام للأمدي)

الفصل الخامس اختلفوا في الحكم إذا ثبت لوصف مصلحي على وجه يلزم منه وجود مفسدة متساوية له أو راجحة عليه هل تنخرم مناسبته أو لا فأثبتته قوم ونفاه آخرون . وقد احتاج من قال ببقاء المناسبة من وجوه أربعة .

الأول أن مناسبة الوصف تبني على ما فيه من المصلحة والمصلحة أمر حقيقي لا تختل بمعارضة المفسدة .

ودليله أن المصلحة والمفسدة المتعارضتان إما أن يتساويا أو تترجح إحداهم على الأخرى . فإن كان الأول فإذا ما أن تبطل كل إحداهما منها بال الأخرى أو أن تبطل إحداهم بال أخرى من غير عكس أو لا تبطل واحدة منها بال أخرى الأول محال لأن عدم كل واحدة منها إنما هو بوجود الأخرى وذلك يجر إلى وجودهما مع عدمهما ضرورة أن العلة لا بد وأن تكون متحققة مع المعلول والثاني محال لعدم الأولوية